

تقرير

هذه المرة يحيي أهالي المفقودين والمختفين قسراً ذكرى الحرب الأهلية بطعام مختلف، فهذا العام هو الأول بالنسبة لهم، بعد إقرار «قانون المفقودين والمختفين قسراً». الجزء الأول من النضال انتهى، وبدأ «النضال الثاني» لضمان حسن تطبيق القانون

أهالي المفقودين يحيون «الذكرى الأولى» لـ 13 نيسان!

رقم نهائي، فالحملة مستمرة وفي كل مرة هناك حالات جديدة». أما البرنامج الثاني فهو الذي أطلقته اللجنة في السنة الثالثة للحرب، عام 1979. يومها، «كان عمله يقتصر فقط على كل ما له علاقة بالبتر، قبل أن يتسع ويشمل تركيب الأطراف الاصطناعية والعلاج الفيزيائي والبرامج الرياضية وغيرها من البرامج التي تستهدف الرعاية المستمرة»، بحسب الحلبي. وتضيف إنه بين مطلع 2015 وأول الماضي، «قدمت اللجنة الدولية خدماتها لـ 68 لبنانياً أصيبوا بين الأعوام 1975 و1990».

اليوم، في حضرة الذكرى الـ 44 للحرب، تطلق اللجنة الدولية مقطع فيديو قصير يصور الجيل الذي لم يعش الحرب وكيف يعيشها. يوثق الشريط سردية شبه يومية عن التبعات التي خلفتها الحرب، والتي يخترها هؤلاء في كل حين، من الطائفية إلى الغلاء المعيشي إلى الدين العام إلى المدينة الناقصة التي لم تراع عملية إعادة اعمارها أن هناك سكاناً صاروا بعد الحرب مبتوتين. هذا الفيديو ستعمل اللجنة على «التوضّع فيه»، على أن يكون أشبه بدراسة تطلقها في نيسان 2020.

من جهة أخرى، تنظم لجنة أهالي المفقودين والمختفين قسراً في 24 الجاري «لقاء الانتظار» أمام خيمة الأهالي في حديقة الإسكوا.

حلواني، وهذا دونه درب طويل. في انتظار ذلك، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بـ«مساعدة» الدولة والأهالي في حلحلة ما خلفته الحرب، من خلال برنامجين أساسيين. الأول، هو ملف المفقودين والمختفين قسراً، وتحديداً جمع العينات البيولوجية من الأهالي وتخزينها. وقد أنهت اللجنة إلى الآن « تخزين عينات بيولوجية لعائلات 700

99
جمع الصليب الأحمر
عينات من عائلات 700
مفقود من أصل 3000
احصاهم حتى الآن

66

مفقود من أصل 3000 أحصتهم حتى الآن، بحسب المحدثة باسم اللجنة الدولية رونا الحلبي. وهو ما يعيد طرح السؤال عن رقم ــ 17 ألفاً وما إذا كان دقيقاً. في هذا الإطار، تلفت الحلبي إلى «أننا عندما بدأنا العمل على هذا الموضوع، وجدنا أن هناك أسماء مفقودين مسجلة في أكثر من مكان. نحن اليوم أمام 3 آلاف حالة موثقة من دون أن يعني الأمر أنه

راجاً حمية

كانها الذكرى الأولى للحرب الأهلية هذا العام رغم مرور 44 عاماً على اندلاعها. هذه الخصوصية تتناقض من كونها تصادف الذكرى الأولى لإقرار قانون «المفقودين والمختفين قسراً»، أحد أكثر ملفات هذه الحرب قساوة. إقرار القانون كرس لذوي هؤلاء «حق معرفة» مصير ابنائهم. لذلك، يعيش الأهالي هذه الذكرى «وضعياً مختلفاً»، بحسب رئيسة لجنة أهالي المخطوفين وداد حلواني، بعدها يات هناك قانون، هو «الخطوة الفعلية والمدخل الأساس للمصالحة الحقيقة». بهذا المعنى، هذا العام، بالنسبة لذوي المفقودين، هو «الذكرى السنوية الأولى لانتهاء الحرب التي بقوا في قلبهما إلى ما قبل أقل من عام» مع ذلك، لا يغفي هذا الإنجاز الذي أتى بعد 43 عاماً من النضال، من التفكير بـ«النضال الأكبر»، وهو حسن تطبيق القانون والإسراع في تنفيذ أحكامه ولا سيما تشكيل الهيئة الوطنية للكشف عن مصير المفقودين والمختفين». هذا يتطلب، بحسب حلواني، «إرادة سياسية فعلية بالتعامل مع هذا الملف بشكل لائق وعادل».

إلى الآن، لا يزال هؤلاء يعيشون تبعات الحرب، وإن كان القانون المقر

أتم لـ«فكفة تلك التبعات وصولاً

لطي هذا الملف الذي طال»، تقول

باقي ذوي المفقودين في قلب الحرب الأهلية إلى ما قبل أقل من عام (هروان طحطط)

